الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية(دراسة نقدية)
(حزب الفضيلة الاسلامي)(إنموذجاً)

م.م.عبد العظيم جبر حافظ
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

مقدمة

تحتل ظاهرة الاسلام السياسي مجالا واسعا وجدلاً كبيراً في الثقافة السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية عامة ، والعراق خاصة ، وقد شغلت هذه الظاهرة كثيراً من المهتمين بالسياسة والاقتصاد والثقافة ، تجاوزت مجالها الديني . إذ ارتبط اسم الاسلام ومن ثم الحركة الاسلامية بكثير من الاحداث المهمة والمؤثرة التي شدت انتباه العالم خلال العقدين المنصرمين، سيما بعد التغير السياسي في ايران /1979 وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على نشاط الحركات السياسية الاسلامية .

والعراق واحداً من البلدان التي نشأت فيها الحركات السياسية الاسلامية في القرن العشرين ، مثل : حزب التحرير الاسلامي ، وحزب الدعوة الاسلامية ، والحزب الاسلامي العراقي ، وكان التوجه السياسي والاجتماعي العام لهذه الاحزاب بناء المجتمع والدولة الاسلامية في العراق ، غير ان الاحداث والظروف والتطورات الدولية والاقليمية والمحلية جعل من هذه الاحزاب تعيد النظر ببرامجها واهدافها السياسية سيما بعد نهاية الحرب الباردة ، اذ شاعت قيم الثقافة الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان ، لذلك نجد ان بعض الحركات الاسلامية قامت بقدر من التكيف والتلاؤم مع عالم جديد ، ومرد ذلك لاسباب عديدة اهمها : انهيار الايديولوجيات (الشموليات) ، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية في الساحة السياسية الدولية ومشروعها (الشرق الاوسطي) في اشاعة قيم الديموقراطية السياسية والحقوق والحريات ، فضلا عن الاحساس المجتمعي المحلي بضرورة تأسيس (دولة مدنية) وليس دولة (دينية) (ثيوقراطية) ، والادراك المعاصر للحركات السياسية الاسلامية بإن اختيار الشعب لنوع وطبيعة النظام السياسي من اولويات الاهداف السياسية للحركات السياسية الاسلامية العراقية ، وكان الرائد في ذلك (حزب الدعوة الاسلامية) ، اذ عرض برنامج موحد لاحزاب وفصائل المعارضة السياسية العراقية في 28/12/1990 يطالب بالسماح للتعددية السياسية وحرية الراي ووحدة العراق ونبذ الطائفية وانتخابات مجلس النواب

وصياغة دستور [1] وثم عرض المجلس الاعلى للثورة الاسلامية* في العراق اقتراحات من بينها : الاعتراف بالمواطنة ، والحرية ، وان لا تدعي اي جماعة اسلامية وحدها الحق في قيادة العراق [2].

ومثلت تلك الطروحات منعطفاً سياسياً ولغة جديدة وبشكل معاصر مع التوجهات المجتمعية والسياسية بضرورة وجود حكم مدني يلبي رغبات وتطلعات المجتمع بتاسيس الحرية والاعتراف بالآخر واقامة نظام سياسي يختاره الشعب بدون ضغط واكراه .

شهدت الساحة السياسية العراقية بعد انهيار النظام السياسي السابق ، توجهاً عاماً لاغلب الاحزاب السياسية العراقية ومنها – الاسلامية – توجهاً بتاسيس نظام سياسي ديموقراطي يحترم التعددية . ويقر بمبدأ المواطنة ويحفظ للجميع حقهم في عراق حر، ومن هذه الاحزاب (حزب الفضيلة الاسلامي) الذي تأسس في داخل العراق في 2004/3/19.

وتكمن الاشكالية في علاقة الاسلام بالديموقراطية ، ومن ثم علاقة الحركات السياسية الاسلامية بالديموقراطية فالذي يتابع ادبيات الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية ، ومنها – حزب الفضيلة الاسلامي – تقاطعها مع مفهوم الديموقراطية كجوهر لانه لا يوجد في الاسلام مفهوم للديموقراطية بل مفهوم الشورى ، وهو مفهوم مختلف جدا عن الديموقراطية ، فما الذي دفع هذه الاحزاب الى قبول وتبني الدخول في العملية السياسية الديموقراطية في العراق ؟

وقد اختار (الباحث) حزب الفضيلة الاسلامي (إنموجاً) لكونه من الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية الذي تأسس في داخل العراق بعد 9/4/2003 الامر الذي يتطلب تسليط الضوء على هذه الاشكالية والى اي مدى يتماهى هذا الحزب مع الديموقراطية ؟

وسنتناول هذا البحث المتواضع تحت العناوين التالية :

اولا : في مفهوم الحزب الديموقراطي .

ثانيا : الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية والديموقراطية .

ثالثا : حزب الفضيلة الاسلامي (النشأة – التأسيس – العمل السياسي).

رابعا : حزب الفضيلة الاسلامي والديموقراطية .

---

[1] أ.د. ابراهيم فرهاد : الطائفية السياسية في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق) ، جامعة برلين ، 1996 ، ص 436-437.

* تم تبديل اسمه الى (المجلس الاعلى الاسلامي العراقي) في المؤتمر التاسع للهيئة العامة للمجلس في آيار /2007 (الباحث).

(2) أ.د. براهيم فرهاد ، الطائفية ، المصدر السابق ، ص422.

اولا : في مفهوم الحزب الديموقراطي

ان الحزب – كتجريد نظري – وأياً كانت نشأته ، يعبر عن تجمع له صفة التنظيم ويعلن ان هدفه الوصول الى الحكم [3] وتجمعهم فكرة معينة . ويرتبط مفهوم الحزب انطلاقا من المجال الفكري ، فالنظرة الليبرالية تربط الحزب بالاطار البرلماني او الرئاسي او حكم الجمعية الوطنية ، فالدول الاوربية المتقدمة تتخذ اشكال مختلفة من انظمة الحكم ، وتتبنى النظرية الليبرالية كتوجه عام ، ولديها تعددية حزبية مختلفة منها ثنائية الحزبية ومنها متعددة ، اي ترى ان نشأة الاحزاب تبدأ من داخل البرلمان او من خارجه ، فالحزب هو عبارة عن مجموعة من الافراد تصوغ او تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين اعضاء هذه المجموعة ، وتهتم بتنظيم نفسها لغرض المشاركة بنشاط وفعالية في المنافسة على المناصب [4].

ويشمل هذا المفهوم الاحزاب التي توجد في بيئة تضم اكثر من حزب واحد تجري بينهما منافسة انتخابية .

وترى النظرية الماركسية ان الحزب هو عبارة عن اداة بيد الطبقة وهو قطاعها الطليعي، بعبارة اخرى ان الحزب هو مجموعة من الناس يربطها ببعضها مصالح اقتصادية في المقام الاول وتحاول ان تصل الى الحكم عن طريقة الاصلاح او الثورة [5] بمعنى ادق ان الثورة (بحسب الماركسية) يجب ان تكون بواسطة حزب (البروليتاريا) اي (حزب الطبقة العاملة) الذي يقوم على اكتشاف الثوريين الذين يوجهون الجماهير ، فالثوريون هم الطليعة الواعية للهدف والوسائل الموصلة الى الهدف [6].

وفي الانظمة السياسية الديموقراطية يعني الحزب مجموعة من الافراد تحاول عن طريق الانتخاب ان تصل باعضائها الى السلطة ، وهي بذلك لا تؤمن باحزاب تأتي للسلطة عن طريق الانقلاب او الحزب الواحد ، بل هي مؤسسة (الحزب) لديها القدرة المناسبة للتاثير الشعبي لصفها ، او التاثير على الحكومة ويتم ذلك من خلال منح الحزب فرصة خوض الانتخاب والحصول على الاصوات بكل حرية وتنافس .

---

[3] لمزيد من التفاصيل : ينظر : موريس ديفرجية ،الاحزاب السياسية ، دار النهار ، بيروت ، 1972 ، ص 6–19 ، و: د. اسامة الغزالي حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسة عالم المعرفة ، الكويت، 1987 ، ص 14

(4) ينظر : د. بلقيس احمد منصور : الاحزاب السياسية والتحول الديموقراطي ، مكتب مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص15.

(5) ينظر : د. اسامة الغزالي حرب الاحزاب السياسية ، المصدر السابق ، ص 15.

(6) ينظر : د. حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية المقارنة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1980.ص82.

لذلك فان الحزب الديموقراطي هو الذي ينشأ في مناخ ديموقراطي ويعمل بشفافية في الضوء ، لا في الغرف المظلمة ، ويرتكز في نشأته وبنائه التنظيمي والهيكلي على الديموقراطية، وتكون الديموقراطية حاضرة في قيمة وسلوكه اليومي [7].

ولكي يكتسب الحزب صفة الديموقراطية يحتاج الى [8]

1. الشرعية : التي تبرر وجوده من خلال التفاف الناس حوله بصورة خيار ارادي وواعي .
2. الشفافية الداخلية : بمعنى انه ملزم باحترام حق افراده في المناقشة والحوار والنقد والمساءلة والمحاسبة وفق قوانينه الاساسية الداخلية .
3. التعددية : بمعنى ان الحزب مفتوحا لجميع المواطنين دون اقصاء او تمييز من حيث العرق والدين والمذهب وان يكون اكتساب العضوية متاحا لكل من اكتسب صفة (المواطنة) في الدولة والاعتراف بحق كل عضو من اعضاء الحزب بالتعبير عن رأيه بمنتهى الانفتاح دونما حجر عليه او مصادرة لحقه في الاختلاف والمعارضة ، ما دام يلتزم بقواعد الديموقراطية ، واتاحة الفرصة لنمو تيارات واطياف ضمن اطار الوحدة داخل الحزب ، بما يسمح لنمو قيادات شابة تعمل على استمراريته وديمومته .
4. التداولية : اي الاحترام والالتزام بدوريات انعقاد مؤتمراته وانتخاب قياداته المحلية ، وتجديد دوائر صنع قراراته ، وان لا يكون لفرد او قلة من اعضاء الحزب يمارسون دور الوصاية على بقية الاعضاء [9].
5. قبول الحزب لوجود غيره من الاحزاب انطلاقاً من حق الرأي والتعبير والتنافس للوصول الى السلطة وتداولها سلمياً بين الاحزاب .

ثانيا : الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية ومسألة الديموقراطية :

تثير موضوعة الاسلام والديموقراطية جدلا واسعا في الاوساط الفكرية والسياسية والثقافية ، فبعض الاحزاب الاسلامية يربط بين الشورى والديموقراطية ، والبعض الاخر يرفض الديموقراطية ويعدها كفرا ، والقسم الاخر يقبل بالديموقراطية بوصفها آليات ولا يؤمن بجوهرها فحزب الدعوة الاسلامية يعتمد الشورى في حياته الداخلية إذ اعتمد في تصوره للنظرية السياسية بالافادة من

---

(7) ينظر : سمير الشميري : الديموقراطية في عينة الاحزاب اليمينية ، في الديموقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ، مركز درسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 2004 ، ص 428.

(8) احمد مالكي : الديموقراطية داخل الاحزاب وفي ما بينها في المغرب ، في : الديموقراطية داخل الاحزاب، المصدر السابق ، ص130-131

[9] لمزيد من التفاصيل ، ينظر : اسماعيل صبري مقلد ، الديموقراطية في داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها : في : ازمة الديموقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1987 ، ص476-477.

آية الشورى (وآمرهم شورى بينهم) [10] للدلالة على امكانية اقامة الحكم الاسلامي على قاعدة (الشورى) ، اي الالتزام بحكم الاكثرية في الشورى [11] ، واذا كانت الشورى في نظر الحزب بديلا للديموقراطية فهي تقتصر على الانتخاب ، والانتخاب جزءا من آليات الديموقراطية وليس الديموقراطية كلها [12] كما انه يقر بالتعددية السياسية ضمن الدائرة الاسلامية وليست التعددية الفكرية داخل الحزب ،وهو بذلك يبتعد عن شروط الحزب الديموقراطي .

غير انه وبعد انهيار النظام السياسي السابق في 9/4/2003 دخل العملية السياسية ودعا الى حياة سياسية ديموقراطية علما انه يلتزم بالشورى منهجاً ، وفي التحليل الاخير قبل بالديموقراطية كآلية ، والتوفيق بين الشورى والديموقراطية في عملية تكييف مع الواقع السياسي الجديد .

ويؤمن الحزب الاسلامي العراقي بالاسلام منهجاً شاملا للحياة وان الشريعة الاسلامية المصدر الاساس للتشريع في البلاد [13] غير انه وعلى وفق متطلبات الواقع السياسي العراقي بعد التغيير السياسي 9/4/2003 أقر التعددية السياسية والدخول في العملية السياسية الديموقراطية لمصلحة كبرى اذا لم يكن باستطاعة المشارك ان يغير في الاوضاع تغييرا جذرياً[14] في اشارة الى الاحتلال الامريكي في العراق ، وينتهي الى ان المشاركة السياسية لا تتعارض مع الواجب الشرعي وفي مقاومة المحتل والسعي الى اخراجه بالوسائل الممكنة ، بل ان احدهما يكمل الاخر . ويبقى موقفه من الديموقراطية مثار خلاف ايضا ، يقول اياد السامرائي (فعندما ندرس كحزب الديموقراطية ، نعرف انها تؤكد على آليات ، ولا نؤكد على اصلها ، ولو جئنا الى الاسلام نجد ان المبادئ الاسلامية ترفض فكرة الديموقراطية في اصلها الفكري ،لان الحكم (لله عز وجل) وليس للشعب [15] وفي المنهاج الداخلي للحزب : (الا ان هذا الاعتقاد لا يمنعنا من ان نقتبس من

---

(10) قرآن كريم : سورة الشورى /آية/38.

[11] محمد باقر الحكيم : نظرية العمل السياسي عند محمد باقر الصدر ، مجلة المنهاج ، ج2 ، السنة/5 ، العدد/17 ، بيروت ، 2000،ص229.

[12] عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديموقراطي في العراق ، الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، 2009 ، ص138.

[13] الحزب الاسلامي العراقي : منهاج الحزب الاسلامي العراقي ونظامه الداخلي ، (د ت) ، ص 10.

[14] ينظر د.عبد الحميد محمد احمد : نحو تاصيل شرعي للمشاركة السياسية ، دار الاقلام ، ط1 ، بيروت ، 2005، ص5-6.

[15] ينظر اياد السامرائي : عضو مكتب سياسي في الحزب الاسلامي العراقي .

الديموقراطية صيغاً وافكاراً في تنظيم واقعنا السياسي .. ومن ذلك الانتخابات .. وانتخاب مجلس الامة يمارس دوره في حماية الدستور واصدار القوانين ومراجعة رئيس الدولة والوزراء) [16].

اما المجلس الاعلى الاسلامي العراقي وعلى الرغم من تبنيه سابقاً اقامة حكم اسلامي في العراق [17] لكنه طرح مفاهيم ودعوات جديدة تختلف عن السابق بعد التغيير السياسي في 9/4/2003 اهمها : مبدأ تداول السلطة ، ومشاركة العراقيين جميعاً في العملية السياسية ، والاعتماد على الاليات الصحيحة التي تعتمد الانتخابات الحرة في البلاد [18] والفصل بين السلطات [19] والمجلس الاعلى كسابقيه من الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية يعتمد الشورى من جهته ، ويتبنى راهناً آليات الديموقراطية من جهة اخرى . وهو بذلك يشترك مع باقي الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية بالقبول بالديموقراطية في عملية تكييف انسجاماً مع الواقع السياسي العراقي الجديد .

ثالثا : حزب الفضيلة الاسلامي (النشاة ، التاسيس ، العمل السياسي)

يعد حزب الفضيلة الاسلامي واحداً من الاحزاب السياسية الاسلامية العراقية الذي تأسس من داخل العراق في 2004/3/19 ، وعقد مؤتمره التأسيسي الاول في محافظة النجف الاشرف في 2004/4/8 ولاجل الاحاطة بهذا الحزب واشكاليته مع الديموقراطية ، ولكونه لم يسلط الضوء عليه ، توجب البحث عن ظروف نشأته وتأسيسه وعمله السياسي ، لنناقش من بعد علاقته مع الديموقراطية لدخوله في العملية السياسية الديموقراطية في العراق ، وهذا الامر بحد ذاته يشكل اشكالية سيما وانه يؤمن بطروحات اسلامية اهمها بناء مجتمع اسلامي وتبنيه نظرية (ولاية الفقيه) .

1. النشأة :

ان مشروع تاسيس حزب الفضيلة الاسلامي في العراق قد بدأ التفكير فيه قبل التغيير السياسي في 9/4/2003 فبحسب (محمد اليعقوبي) كان مشروع التاسيس في ذهنه قبل ذلك ،

---

[16] ينظر زياد جهاد حمد البياتي : مفهوم الديموقراطية والمجتمع المدني في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص113.

[17] ينظر : المجلس الاعلى للثورة الاسلامية : التوجهات السياسية رقم /2 ، (د ت)

[18] ينظر : د. خليل مخيف الربيعي ، الاحزاب الاسلامية العراقية ، قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص27.

[19] ينظر : المجلس الاعلى للثورة الاسلامية ، التوجهات السياسية رقم/1 (د ت).

ومرد ذلك الى تحليله للوضع السياسي العراقي ، والظروف الدولية وقتذاك والنتيجة التي توصل اليها بحتمية انهيار النظام السياسي السابق [20]

وقد سبق ظهور حزب الفضيلة الاسلامي ، تأسيس جماعة تحت اسم (جماعة الفضلاء) التي قام (محمد اليعقوبي) بتشكيلها على غرار (جماعة العلماء) التي شكلها (محمد باقر الصدر)، الا انه لا يمكن ان يجتمع العلماء كافة ، فاجتماع (فضلائهم) ميسور ، على ان يبقى (الفاضل) على تقليده وفتوى مرجعه ، وان اهم ما تهدف اليه هذه الجماعة هو (وحدة الحوزة العلمية) .. والمطالبة بان يكون للحوزة دورا في صياغة الدستور العراقي وتعيين القضاة واستقطاب الطاقات والكفاءات والنخب المثقفة من الشعب وجعلهم ضمن اطار ينتمون اليه ، وقد تشكلت مراكز كثيرة لجماعة (الفضلاء) في اغلب محافظات العراق[21] وقام (محمد اليعقوبي) وبمساعدة الكثير من الفضلاء بفتح فروع لـ (جامعة الصدر الدينية) في المحافظات العراقية بلغ عددها اكثر من (15) فرع ، وجدير بالذكر ان هذه الجامعة كانت من اهم الاعمال التي قام بها (محمد محمد صادق الصدر) في حياته ، ولعلها كانت فكرة تعود الى حياة (محمد باقر الصدر) ، الا انه لم يستطيع تشكيلها [22] لاسباب داخلية – لا مجال للخوض فيها في هذا البحث.

وبقدر تعلق الامر بخطوات (محمد اليعقوبي) فيبدو انه سار متلمساً خطوات من سبقه (محمد باقر الصدر) ومحمد محمد صادق الصدر ، بل واكثر من ذلك انه اقتدى بخطوات وبنهج (محمد باقر الصدر) على المستوى السياسي والتنظيمي .

2. التأسيس

يبدو ان حركة (اليعقوبي) على مستوى تأسيس (جماعة الفضلاء) وفتح فروع لـ (جامعة الصدر الدينية) في محافظات العراق ، والنشاطات السياسية والدينية كانت مقدمة هامة للبدء في تأسيس حزب الفضيلة الاسلامي ، والتفاف طلاب الحوزة العلمية في (جامعة الصدر الدينية) واتباع ومؤيدي ومقلدي (محمد محمد صادق الصدر) ، و (محمد اليعقوبي) واحدا منهم، والذين كانوا لا يحسنون الظن بقيادات الاحزاب القادمة من الخارج ، ويرون انهم بعيدون عن الواقع ويعيشون حالة انفصال عن واقع وتطور الاحداث في العراق خلال العشرين سنة الماضية [23] .

---

[20] ينظر : محمد اليعقوبي ، حوار مع مجلة (نيوزويك) في 24/11/2006 موقع الفضيلة الالكتروني WWW.alfadhela.org

[21] ينظر : ستار الامير : الشمس لن تغيب ، تقديم : الشيخ عباس الزيدي ، (د ت) ، ص77-78

[22] المصدر نفسه ، ص79-80.

[23] ينظر : محمد اليعقوبي ، حوار مع مجلة (نيوزويك) المصدر السابق .

وبما ان (محمد اليعقوبي) كان متاثرا الى حد ما بمتبنيات (محمد باقر الصدر) السياسية /الدينية/سيما في ضرورة تنظيم الحياة ومنها الجانب السياسي ، فكان من الممكن – وبعد التغيير السياسي – البدء بتاسيس حزب اسلامي لان الاسلام لا يمنع من التعاطي وفكرة الاحزاب كاسلوب عمل من اجل تحقيق الاهداف المشروعة بوسائلها المشروعة [24] فقامت مجموعة من المثقفين الرساليين ، وبمباركة من (اليعقوبي) بتهيئة النخب السياسية لبدء العمل بمشورع تاسيس حزب الفضيلة الاسلامي في نيسان /2003. بعد اعتقاد (اليعقوبي) بضرورة ان يكون هذا الحزب بديلا عصريا للنخب السياسية والاحزاب السياسية العراقية ، والاحتياج الشديد الى من يمثل هذه الشريحة الاسلامية المثقفة سياسيا . ويعد (اليعقوبي) زعيم الحزب ومرجعه ومرشده الروحي . وان طبيعة الحزب (عراقي / اسلامي / عربي).

3. العمل السياسي :

عقد المؤتمر التاسيسي الاول في محافظة النجف الاشرف [25] وباشراف المرجع الديني (اليعقوبي) ، وانتخب الدكتور (نديم الجابري) امينا عاما للحزب ، واستطاع الحزب خلال مدة زمنية قصيرة من فتح فروع عديدة للحزب في محافظات العراق ، وحصل على مراكز متقدمة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لعام /2005 ، اذ حصل على (19) مقعداً موزعة على المحافظات الاتية : (بغداد/6) و (كربلاء/5) و (النجف/2) و (الديوانية/3) و (السماوة/6) و (البصرة/12) [26].

واشترك الحزب في العملية السياسية ضمن تحالف (الائتلاف العراقي الموحد) ، وكانت حصته (15) مقعد في (مجلس النواب) العراقي من مجموع مقاعد الائتلاف البالغة (128) مقعد.

وقد جاء تاسيس حزب الفضيلة الاسلامي واختيار اسمه بـ (حزب الفضيلة) من خلفيات عدة اهمها [27] :-

1. خلفية دينية :

تتمثل في ان الدين الاسلامي يمكن تلخيصه بعبارة واحدة ، انه دين (الفضيلة) .

---

[24] ينظر : نعمة العبادي ، فقه التعامل مع الاحزاب ، مراجعة وتعليق : محمد اليعقوبي ، (د ت) ، ص 2.

[25] موقع نقاش www.nigash.org

[26] المصدر نفسه .

[27] ينظر : جاسم محمد عبد الكريم : الخصوصية السياسية لحزب الفضيلة الاسلامي ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، العدد/4 ، (د ت) ، ص10-11.

2. خلفية مؤسساتية :

تتمثل بقيام (اليعقوبي) بتاسيس – جماعة الفضلاء – وهي جماعة دينية وظيفتها نشر الوعي الديني والضبط الاجتماعي بعد الفراغ الذي حصل بعد انهيار النظام السياسي السابق . وجاء واقع تشكيل هذه الجماعة من الانفتاح والاتصال الاجتماعي الذي قام به (اليعقوبي) بعد رحيل (محمد محمد صادق الصدر) في شباط 1999 ورغبته بتاسيس جناح سياسي لهذه الجماعة ، جاء تاسيس حزب الفضيلة الاسلامي .

ونشير الى حقيقة اساسية (والكلام لعضو المكتب السياسي للحزب جاسم محمد عبد الكريم) وهي ان المشاريع الحوزوية التي طرحها (محمد باقر الصدر) من زاوية تشكيل المرجعية الرشيدة او الموضوعية ، وجماعة العلماء المجاهدين ، وحزب الدعوة الاسلامية ، بحكم طبيعة ظروف المرحلة التاريخية التي كان ولا يزال العراق يمر بها ، تحتاج الى اعادة تفعيل في الواقع الاجتماعي المعاصر للعراق ، وبمسميات جديدة ، وقد جاء تاسيس الجماعة والحزب من (اليعقوبي) من هذا الباب ايضا .

ومن الخصوصيات التي دعت الى تشكيل هذا الحزب [28] .

1. خصوصية التمثيل السياسي :

اذ ان تاسيس هذا الحزب جاء من وجود وبروز الظاهرة الصدرية (1996–1999) [*] وما تركته هذه الظاهرة من تيار ديني / اجتماعي / ثقافي / لا يمكن تجاهله – وانما استثماره ، والتاسيس عليه حزبا سياسياً اسلامياً . علما ان اتباع التيار الصدري يضم شرائح مخلتفة (مثقفة وبسيطة) ، ويجدر بالاشارة الى ان الحزب لا ينفي ان يكون ممثلا لمقلدي مرجعيات حوزية اخرى ، بل يحتضنهم ويقبلهم في صفوفه دون اية حساسيات ، الا عندما يتعلق الامر بالرسالة الاسلامية ومصلحة الشعب .

2. خصوصية اختيار المرشد الروحي :

---

[28] ينظر : جاسم محمد عبد الكريم ، الخصوصية السياسية ، المصدر السابق ، ص 11.

[*] خط محمد محمد صادق الصدر (الباحث).

جاء اختيار (اليعقوبي) بناءاً على ما شهد به (محمد محمد صادق الصدر) بالفضل والفضيلة له ، فضلا عن الحاجة الى وجود وجوه دينية /سياسية ، تمثل الخط الصدري الحركي في ظل الوضع الجديد ، وهذا ما دفع الحزب الى اختيار (اليعقوبي) مرشداً له .

3. خصوصية المرحلة التاريخية :

والمتمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق ، الامر الذي احتاج الى طرح بديل اسلامي عقلاني .

4. خصوصية الاعضاء :

ان اغلبية اعضاء الحزب من الكفاءات الدينية والعلمية والجامعية الذين اعتنقوا فكرة (الاسلام هو الحل) .

5. خصوصية الرؤية السياسية والشفافية وصورة المناشدة الواعية والمخلصة لوحدة الاطياف العراقية :

القائمة على التعاطي مع الواقع السياسي الراهن من اجل التشخيص الدقيق استناداً الى منظومة مفاهيمية شرعية ، مع تبني الشفافية على مستوى التنظيم والواقع السياسي ، تتضمن اتساع الصدر لعملية النقد والنقد الذاتي البناء ، سيما ان العراق يتميز بالتعددية والتنوع الذي يعد مصدر ثراء وقوة ، لذلك يؤمن الحزب بالتعددية السياسية والحزبية ، استناداً الى المبدأ القرآني (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) الحجرات /13 ، فيدعو الحزب الى وحدة الاطياف العراقية اعتمادا على مبدأ الاخلاص للعراق لتحقيق المصلحة العامة .

6. خصوصية نكران الذات :

في حالة توفر القوى السياسية الاسلامية العريقة او الناشئة على الاخلاص التام للعراق بالاندماج تحت مسمياتها الحزبية – وتنازله عن اسمه الحزبي – في حالة قبول هذه القوى ، لهذه المشاريع . (ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة) الحشر/9.

وقد استند حزب الفضيلة الاسلامي على اسس نظرية اهمها [29]:

1. **ان تنظيم امر الامة في التشكيلات المؤسساتية التي تعتمد العمل الجماعي لا الفردي ، ضرورة اجتماعية لتنوع وتشعب حاجاتها واحتياجاتها الى التخصص من دون استغناء احدها عن الاخر، منطلقاً – اي الحزب – من الاية الكريمة (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر) .**

---

[29] موقع اليعقوبي www.yaqobi.com

2. ان العمل ضمن الاطار الحزبي يكون ايجابيا اذا كان نظيفاً في سلوكه واهدافه من حيث النظرية والتطبيق بان ينظر الحزب على انه قناة او آلية للعمل البناء في سبيل الوصول الى الاهداف الصحيحة .
3. ان نظام الحكم في الاسلام يتبنى نظرية (ولاية الفقيه) الجامع للشرائط من الاجتهاد والعدالة والكفاءة فهو في قمة الهرم ، في القرار ، وبيده خيوط السلطة ، وله مستشارون يرجع اليهم في تنقيح الاحكام وموضوعاها وتهيئة مقدمات القرار له ، ويستمد شرعيته من نيابته للامام المعصوم بعد شهادة اهل الخبرة في هذا المجال باجتماع الشروط فيه ، وينزع عنه (الولاية) متى ابتعد عن هذه الشروط ، او اذا فقد الاهلية[30].
4. ان هذه الحالة من العمل السياسي ، يعني التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات ، يتطلب ان يكون لابناء الشعب واجهات وعناوين تعبر عن آمالهم وحقوقهم وتدخل نيابة عنهم في كل تفاصيل العملية السياسية ابتداءاً من المجالس البلدية الى البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية .

وقد وضع (محمد اليعقوبي) الاهداف العامة لعمل حزب الفضيلة الاسلامي والذي لخصها بمايلي [31] :

اولا : نشر الفضيلة في المجتمع ومنع الفساد والانحراف .

ثانيا : ايصال العناصر الكفوءة والنزيهة الى المواقع المسؤولة في ادارة البلاد على جميع المستويات.

ثالثا : الارتقاء بمستوى الوعي والثقافة والعلم لدى ابناء الشعب .

رابعا : تحقيق العدالة في الامة ، واستقرار الامن ، وانعاش الوضع الاقتصادي .

خامسا : الحفاظ على وحدة البلاد وتركيبته الاجتماعية واستقلاله .

سادسا : توفير الحريات والحقوق لجميع ابناء الشعب وطوائفه واعراقه بما لا يتنافى الفقرات اعلاه .

سابعا : وضع دستور للبلاد يضمن النقاط اعلاه ولا يتقاطع مع الشريعة الاسلامية .

ثامنا : الحوار مع جميع التيارات السياسية الممثلة لفئات الشعب والانفتاح علهيا .

تاسعا : تنسيق المواقف تجاه القضايا العامة مع الاحزاب والحركات الاسلامية .

---

[30] موقع اليعقوبي www.yaqobi.com

[31] موقع اليعقوبي www.yaqobi.com

القرار في حزب الفضيلة

يتخذ القرار في حزب الفضيلة الاسلامي عن طريق التصويت بالاغلبية البسيطة ، حتى لو تعارض هذا القرار مع رغبة بعض الجهات القيادية العليا ، او لم يحظى بقبول الاعضاء الباقين في المكتب السياسي .

وتناقش القرارات الآنية والاستراتيجية في المكتب السياسي الذي هو جزء من الامانة العامة دون تدخل من (محمد اليعقوبي) الذي فتح مساحة واسعة كافية للعمل واتخاذ القرارات، بحسبان ان القيادات هم اقرب الى الميدان ، وعليه فان موافقة (اليعقوبي) على اي قرار يتخذه المكتب السياسي في الحزب يعتمد على الآلية المعتمدة من قبل الحزب [32] فاغلب القرارات تؤخذ باغلبية الاصوات ليتم من ثم امضائها من قبل مرجعية (اليعقوبي) ، ومثال ذلك قرار انسحاب الحزب من كتلة – الائتلاف العراقي الموحد* – فالقرار اتخذ من قبل المكتب السياسي باغلبية الاصوات ورفع الى المرجعية – اليعقوبي – للموافقة عليه دون تدخل منها[33].

البرنامج السياسي

وقد طرح حزب الفضيلة الاسلامي برنامجه السياسي الذي جاء متوافقاً مع اغلب برنامج – الائتلاف العراقي الموحد (السابق) – ومن المناسب ان نؤكد على اهم الفقرات التي طرحها الحزب على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،

فعلى المستوى السياسي : يعمل الحزب على اقامة النظام السياسي الدستوري والبرلماني القائم على الانتخابات ومحدودا بالشريعة الاسلامية ، وله موقف من الفدرالية غير مرغوب فيها في الوقت الحاضر ، وضمانة الحرية والازدهار للمجتمع العراقي بموجب معايير الشريعة الاسلامية [34]وان موقف الحزب من مسالة (البعث) واجتثاثه فيدعو الى مقاضاة البعثيين الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي ومعاقبتهم بعدالة ، كما يدعو الى اعادة دمج الذين لم يرتكبوا اي جريمة ضد الشعب العراقي في الحياة السياسية . ويقر الحزب بان العراق ملك لجميع العراقيين وان يبقى العراق موحدا (ارضاً وشعباً) .

---

[32]مقابلة اجراها الباحث مع علي القريشي عضو المكتب السياسي لحزب الفضيلة الاسلامي في بغداد 19/7/2008.

* الائتلاف الوطني العراقي الان 2010.

[33]مقابلة اجراها الباحث مع نهاد الزركاني امين فرع الرصافة الاولى لحزب الفضيلة الاسلامي في بغداد 19/7/2008.

[34]موقع حزب الفضيلة الاسلامي www.alfadhela.org

وعلى المستوى الاجتماعي يؤمن بالحقوق المدنية والحريات وان تكون مقررة في الدستور مع الحفاظ على وحماية حقوق الانسان ، والحريات الاساسية التي لا تتناقض مع الشريعة الاسلامية والعادات المتعارف عليها ، وبطريقة لا تشوه طبيعة المجتمع العراقي ووصايا الاسلام .

وعلى المستوى الاقتصادي يدعو الحزب الى ان مجموع الموارد الطبيعية هي ملك القطاع العام ، وجميع الاصول المنقولة المكتسبة من الموارد الطبيعية يمكن الحصول عليها من قبل العمل فقط ، ويمكن الحصول عليها ايضا من خلال الوراثة والتعويضات عن الاضرار ، ويدعو الحزب الى استقلال القضاء ، وان مصدر القوانين هو الشريعة الاسلامية او على الاقل لا تتعارض معها ،.

رابعاً : حزب الفضيلة الاسلامي والديموقراطية

ان من اهم المسائل الديموقراطية هي التي تتعلق بمصدر السلطات ، والتعددية السياسية والحزبية ، والمعارضة وتتفرع منها الكثير من الموضوعات : مثل : المؤسسات السياسية والمجتمع المدني ، وحقوق الانسان وحرياته والتداول السلمي للسلطة ، فالى اي مدى تتماشى الاتجاهات الفكرية والسياسية لحزب الفضيلة مع الديموقراطية .

1. مصدر السلطات :

تتفق الجماعات السياسية الاسلامية على ان مصدر السلطان والسيادة والحاكمية (لله تعالى) ولا يشذ حزب الفضيلة الاسلامي عن هذا التبني ، بل قد ذهب بعيدا الى تبني نظرية (ولاية الفقيه) كنظام حكم في الاسلام الذي بيده خيوط السلطة جميعها[35] في حين ان مصدر السلطات والسيادة في الديموقراطية ، الشعب ، وهنا يقع التقاطع بين هذه الاتجاهين ، كون ان الديموقراطية تعتمد اولا فصل السلطات ولادمجها ، في حين ان نظام الحكم على وفق نظرية (ولاية الفقيه) يعتمد (دمج السلطات)* بيد شخص واحد يحسب نفسه ومشروعيته من نيابته (للامام المعصوم) (عند المذهب الامامي الاثني عشري) ، الامر الذي يفضي الى نشوء استبداد سياسي باسم الدين ، او ظهور استعباد روحي بسلطان الشريعة ، يخرج بالناس من عبادة الله الواحد الاحد الى عبادة الحاكم – اياً كان والاستعباد لرجل الدين (تحت اي اسم يكون) [36] لانه لا القرآن

---

[35] ينظر موقع اليعقوبي www.yaqobi.com

ولمزيد من التفاصيل حول نظرية (ولاية الفقيه) ينظر : اية الله الخميني : الحكومة الاسلامية .

* تجربة آية الله الخميني في ايران بعد التغيير السياسي في عام 1979

[36] ينظر محمد سعيد العشماوي : الاسلام السياسي ، سينا للنشر ، ط1 ، 1987 ، ص33.

الكريم ولا السنة النبوية الشريعة تناولت بالتنظيم اي سلطة سياسية ، او ترتب نظام للحكم في الاسلام ، او يحدد حقوق الحكام (خلفاء كانوا ام ائمة ام رؤساء) كما لم ترد اي آية او حديث لوضع نظام واختصاص لرجال الدين ، فالحكم لله بالقوة والمشيئة ولكن الحكم للناس في الحقيقة والارادة فشعار (الحاكمية لله) او (ان الحكم الا لله) رفع في مجال خصومة (تاريخية /سياسية) ، وهو يرفع اليوم بالمنهج والاسلوب نفسه كجدل سياسي وشعار (ديني /سياسي) كطريق للوصول الى الحكم [37] ، وللتأثير المعنوي /العاطفي / في نفوس الناس ومن ثم كسبها لصالح هذا الاتجاه ، اما الديموقراطية فهي اطار مؤسسي يبين كيفية اختيار من يتولى السلطة عن طريق ثقة العامة (الانتخاب) ، بمعنى آخر : ايجاد المؤسسات التي تحكم (السلطة التنفيذية)، السلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، كلاً حسب وظيفتها ، وهي الاقسام اوالاجزاء المكونة للسيادة ، مع ضرورة فصلها لاجل الحد من تعسف سلطة واحدة واستعمالها ، ومنعاً لاستبدالها ، وتحقيق الحرية للافراد [38].

وتنصرف الديموقراطية الى نظام يتم فيه بناء المؤسسات التي تتميز بأمرين : الاول : ان القرار لا يصدر الا بعد مروره على مجموعة من الهيئات التي يتخلق منها (اي صناعة القرار) ، مما يمنع استبداد هيئة واحدة بالقرار بل مجموعة من الافراد [39] . وهذا اختلاف جوهري بين ما تتبناه الديموقراطية وما يتبناه حزب الفضيلة بحسبانه ان التشريع والحاكمية مكفولة من الله .

2. التعددية السياسية :

ان اقرار التعددية السياسية يعني الاعتراف بوجود تنوع في المجتمع ضمن هويته الواحدة ، وما يترتب على ذلك هو قبول الاختلاف في العقائد والافكار والمصالح ، هذا يعني ايجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في اطار مناسب وبالوسائل السلمية بشكل يحول دون نشوب نزاع او صراع يهدد سلامة المجتمع ، وهذا ما جسدته النظرية الديموقراطية ، وعلى الرغم من ان حزب الفضيلة الاسلامي – وعلى وفق برنامجه السياسي – يؤمن بالتعددية السياسية والحزبية [40] غير ان الاقرار بالتعددية السياسية والحزبية يفترض مسبقاً الايمان بالتعددية الفكرية داخل الحزب نفسه

---

[37] بتصرف من الباحث ، المصدر نفسه ، ص30-33.

[38] لمزيد من التفاصيل حول نظرية فصل السلطات ، ينظر : د. حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، د ت ، ص25-27.

[39] ينظر : د. حيدر ابراهيم علي ، التيارات الاسلامية وقضية الديموقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، ت1 ، 1996 ، ص155-156.

[40] ينظر جاسم محمد عبد الكريم ، الخصوصية السياسية ، مصدر سبق ذكره ،ص11.

، واتاحة القنوات التنظيمية التي تسمح للاقلية الحزبية بالتعبير عن رأيها داخل الحزب دون اخلالها بتنفيذ قرار الاغلبية ، وبما يسمح بامكانية تحول الاقلية الى اغلبية ، وبما يضمن كذلك امكانية تداول السلطة داخل الحزب ، بتعبير آخر ، الايمان بوجود معارضة سلمية داخل الحزب نفسه ، ونعتقد ان ما جاء في برنامج حزب الفضيلة السياسي متقاطعا مع قيم الديموقراطية – التعددية السياسية – اذ جاء فيه : (فعلى المستوى السياسي يعمل حزب الفضيلة على اقامة النظام السياسي الدستوري والبرلماني القائم على الانتخابات ومحدوداً بالشريعة الاسلامية [41] ، فالمقطع الاول مشجع في تحول رؤية الاسلام السياسي عامة وحزب الفضيلة خاصة ، غير ان المقطع الثاني (بالشريعة الاسلامية) (مع اجلالنا وتقديرنا واحترامنا للشريعة) ، امر يتقاطع مع التعددية السياسية والحزبية ، فالديموقراطية او النظام السياسي الديموقراطي يرسم طريقاً لحل المشاكل المتصلة بالاختلاف عبر قيمه (التعددية السياسية والحزبية) وقبل ذلك فان التعددية التزاماً من قبل البشر ينبغي المحافظة عليه، لانها فطرة الله ، فطر الله الناس عليها ، بالتعدد والتنوع ، بمعنى ان التعددية لها جذر في الاصل الديني ، والذين يدعون بـ (وحدة الامة) ويحملوها على راي واحد في السياسية امر يخالف العقيدة الدينية هذا من جهة ، وان التعددية السياسية والحزبية امر يتقاطع مع (وحدة الامة) من جهة اخرى .

وعليه نعتقد ان حزب الفضيلة بايمانه بالتعددية السياسية والحزبية هو اقرب الى تبني الديموقراطية المركزية منها الى الديموقراطية التعددية .

3. المعارضة :

تستند قاعدة المعارضة في الفكر الديموقراطي على ركيزة اساسية هي الاختلاف فما دام الاختلاف حاضراً ، معنى ذلك وجود (معارضة) بمعنى آخر : ان العملية السياسية الديموقراطية ما دامت تؤمن وتقر وتعترف بالاختلاف ، فهي تطرح موضوع (التعددية السياسية) لانها شرط اساسي من شروط تطبيق الممارسة الديموقراطية [42] فللاجماع مكان صغير في السياسة ، وهو يتناقض – اي الاجماع مع حالة الخيارات ، فلكل فرد خياراته لا تتطابق مع خيارات الاخر، وعليه فان من سمات الديموقراطية توفير مناخ للخيارات ، فاذا اريد للخيارات ان تكون حقيقية احتاجت

---

[41] ينظر موقع حزب الفضيلة الاسلامي www.alfadhela.org

[42] ينظر : عبد العظيم جبر حافظ : ثقافة المعارضة ، صحيفة الصباح اليومية العراقية ، ملحق – آفاق ستراتيجية – العدد/844 ، بغداد 27/5/2006.

الـى المعارضـة [43] اي ان الديموقراطيـة تتـوافر علـى تسـامح مـع الجماعـات المنافسـة ذات الاتجاهات المختلفة [44] .

اما الاسلام ، (عقيدة – فكر – تشريع) يتميز بالواحدية كونه تصور آلهي / فوقي/ يتسع لشؤون الدنيا والاخرة ، وان الحركة السياسية الاسلامية تبدأ من المنبع ، وهو الرسالة الاسلامية كما في مصادرها الاهلية – القرآن والسنة – تبدأ بها كل شيء[45].

وان الشريعة الاسلامية هي مصدر التشريع التي تستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاحكام الاجتهادية [46] بمعنى ان السيادة للشريعة (شريعة الله) ، اذن : ما دامت السيادة للشرع لا الشعب ، فما هو موقف الاسلام من الاكثرية والاقلية ؟؟ ويبرز التساؤل الاخر: كيف يمكن للاسلام قبول فكرة المعارضة ؟ ما دامت المعارضة موجهة للسلطة (الحكومة الاسلامية) .

فالاساس في الفكر السياسي الاسلامي ، مفهوم الطاعة لولي الامر ، موقفاً اساسياً ، في النظام السياسي الاسلامي القائم على وحدة الامة ، بينما المعارضة في الفكر الغربي (الديموقراطي) ينطلق من قاعدة حفظ الحرية الفردية ، وهذا يتقاطع مع التوجه الاسلامي العام بالكلية [47].

وبقدر تعلق الامر بحزب الفضيلة الاسلامي فكرياً ، فالحزب لا زال يتبنى نظرية – ولاية الفقيه – الجامع للشرائط [48] الذي بيده خيوط السلطة ، ويقر بان الحجة الشرعية قائمة على صحة هذه النظرية (الا ان موانع عديدة تحول الان عن السعي لتحقيقها على ارض الواقع) [49].

ونستفيد من ذلك ، ان تبني هذه النظرية مسألة تتقاطع مع قيمة المعارضة ، فوجود المعارضة (الفكرية والسياسية) هو محك الديموقراطية ، بينما نجد ان الفكر السياسي الاسلامي قائم على (الوحدة السياسية والفكرية والتشريعية) المتمثلة بشخص (الولي الفقيه) الذي لا يحتمل

---

[43] ينظر : دورثي بيكلس ، الديموقراطية ، دار النهار ، بيروت ، 1972،ص157.

[44] المصدر نفسه ص 458.

[45] عصام محمد حسن (تحرير) : تجديد الفكر السياسي في اطار الديموقراطية وحقوق الانسان ، مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 1997 ،ص27.

[46] لمزيد من التفاصيل ينظر : د. برهان غليون و د. محمد سعيد العوا ، النظام السياسي في الاسلام ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2004.

[47] ينظر جاك ليفي : القيم الديموقراطية ، 1975 ، ص169.

[48] ينظر موقع اليعقوبي ، مصدر سبق ذكره www.yaqobi.com

[49] المصدر نفسه .

الاختلاف العقائدي والفكري والسياسي هذا من جهة ، وان اعتراف واقرار الحزب والمرجع (اليعقوبي) بان هناك حجة شرعية للولي الفقيه وعدم امكانية تحقيقها الان في العراق، يؤثر نزوع الحزب في محاولة لاسلمة المجتمع والدولة ، (جعلها ثيوقراطية) ، وهذا يمثل بحد ذاته عملية تهديد للديموقراطية من جهة اخرى . واذا كان من الكتاب الاسلاميين يوصف ان المعارضة في الاسلام حاضرة (وهي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) فهذا موجه الى الناس، وليس الى السلطة ؟! وبهذا ينتفي دور المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي .

والشيء الايجابي الذي يحسب للحزب حالياً ، فانه قبل حالة الانتخاب كبديل لادارة البلاد والقبول من ثم بعملية التداول السلمي للسلطة ، وهذا امر مشجع يفترض تعزيزه مستقبلا للقبول بالحالة الديموقراطية التي تمنح الشعب حرية الاختيار لطبيعة ونوع النظام السياسي بدلا من فرض نظام سياسي معين تحت اي عنوان يراد تطبيقه.

4. المجتمع المدني :

ان نظرية المجتمع المدني قامت على المفهوم (غير الديني) في اوربا ، اذ انتزعت دور الكنيسة في علاقتها السلطوية من المجتمع حيث كانت مهيمنة على المجتمع والسلطة ، الى دور آخر للفرد ، بمعنى انها قامت على المفهوم العلماني ، نقطة التحول فيها انتزاع المجتمع والدولة من نظرية الدين ، الكنسي /(حكم ثيوقراطي) الى نظرية الحرية الفردية وبناء الحياة على اسس التعاقد الاجتماعي الانساني الحر ، وتتيح للمؤسسات المدنية التي ينشؤها الافراد امكانية اعادة صياغة المجتمع السياسي انطلاقا من علاقات الصراع التي تحكم وجود المجتمع وتنعكس بالضرورة ، على وجوده السياسي [50] بمعنى ان المجتمع المدني هو ليس حالة الاندماج مع السلطة ، بل هو مستقلاً عنها ، فالمجتمع في النظام السياسي الديموقراطي هو الذي يباشر الحكم عبر اختياره لممثليه ، فاصبح لزاماً على المجتمع ان يراقب عمل السلطة ويحاسبها في ادائها وعملها خدمة للصالح العام ، ومن هنا يتجسد دور المجتمع المدني في توفير فرص التطبيق الديموقراطي ، كيف ، لان الديموقراطية منهج وقواعد للحكم تنظم حلاً لاشكالية السلطة من خلال الادارة السلمية للصراع ، وهذا هو الاساس المعياري نفسه لمؤسسات المجتمع المدني ، لان المجتمع المدني من اهم قنوات المشاركة الشعبية والتاثير في القرار السياسي ، فمؤسسات

---

[50] لمزيد من التفاصيل ، ينظر : سعيد العلوي : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، في : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 1992 ، ص 41و51و53.

المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها ، الامر الذي يجعل من وجودها بمثابة العمود الفقري لصنع القرارات السياسية واتخاذها.

ان مفهوم المجتمع المدني جديد في الثقافة الاسلامية ، الا انه احتل مساحة كبيرة من الاهتمام فيها ، ونجد ان ثمة مقاربات اسلامية لهذا المفهوم [51] منها ان كثير من طبيعة المؤسسات الاسلامية الخيرية هي (غير حكومية) وهي تتطابق بالشكل مع طبيعة مؤسسات المجتمع المدني ، مثل المسجد والطرق الصوفية ومؤسسات الوقف باشكالها وانواعها . وان النص القرآني يدعو الى اقامة الجماعات الاهلية ، قوله سبحانه وتعالى (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون على المنكر واولئك هم المفلحون) سورة آل عمران /104 ، وايضاً طبيعة التعاون ، اذ ان الاساس في طبيعة المجتمع الاسلامي التعاون وليس الصراع ، غير ان المشكلة تكمن في علاقة السلطة بالمجتمع ، ؟ فالاسلام يمثل (حالة واحدة) (سياسي/ديني/اهلي) اي ان هناك تلازماً بين المجتمع والسلطة ، وهذه هي المفارقة الجوهرية في نظرية وعمل المجتمع المدني ، ففي الديموقراطيات ثمة توازناً او استقلالا للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي ، لانه بدون ذلك لا يمكن الحديث عن وجود وحضور وعمل للمجتمع المدني . وعلى الرغم من وجود مقاربات اسلامية للمجتمع المدني الا انه لا يزال يدور ضمن محور (وحدة الامة) اي (مؤسسات الامة) [52] وبمعنى آخر هو اعادة انتاج (مؤسسات السلطة) ايضا ومن هنا ، يفقد المجتمع المدني دوره في المطالبة والمعارضة ، وهذه هي في الحقيقة ازمة واشكالية المجتمع المدني في المنظور الاسلامي .. والامر ينطبق على حالة – حزب الفضيلة الاسلامي – كونه حزب اسلامي ، وما دعوة الحزب الى توسيع عمل مؤسسات المجتمع المدني لا ينصب في الاقرار والاعتراف بدور المجتمع المدني في الحياة السياسية والمدنية فكريا . كون مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور نقل المطالب المجتمعية الى السلطة ، والعمل على تحقيقها بالضغط على السلطة ، بل القيام بنشاطات اجتماعية /حزبية/لابراز دور الحزب في المجتمع ، لضرورات الكسب والانتشار .

5. حقوق الانسان وحرياته :

---

[51] ينظر عبد الغفار شكر ، و د. محمد مورو : المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديموقراطية ، دار الفكر ، ط1، دمشق ، ص128-144.

[52] لمزيد من التفاصيل ينظر : د. الحبيب الجنحاني ، و د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني وابعاده الفكرية ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2003 ، ص 98-107.

ان نظام حقوق الانسان يتاسس فلسفياً على احترام الانسان ، واصبحت المطالبة بتطبيق حقوق الانسان وحرياته مسألة عصرية وضرورة مجتمعية ، ومصدر حقوق الانسان في الفكر السياسي الديموقراطي يعتمد على فكرة (الحق الطبيعي) [53] . بمعنى ان الحقوق الطبيعية للفرد سابقاً للوجود السياسي ، وبذلك تقع على الدولة مسؤولية احترام الحقوق والحريات الفردية ، والامتناع عن المساس بها ، وترتب على ذلك ظهور عدد من النظريات السياسية والدستورية لحماية الحقوق الشخصية الفردية، مثل : نظرية الفصل بين السلطات التي هدفت الى الحد من تركز السلطة بيد الحاكم، والنظرية الديموقراطية التي جعلت من الفرد محور اهتمامها ، وركزت على حماية الحقوق الشخصية [54] .

اما التصور الاسلامي لحقوق الانسان وحرياته يعتمد على الارتباط العقائدي للانسان اي ان السيادة في الاسلام بيد الشرع الذي حدد الحقوق باوامر ونواهي شرعية ، وحدد الكيفية والضمانات التي يتم بها تأكيد تلك الحقوق وابرازها ، وبين الادارة التي يناط بها اقامتها ، وهذا بخلاف ما تقرر في الفكر الغربي الديموقراطي الذي ربط مصدر الحقوق وتشريعاتها بمبدأ الحرية[55] .

وفي النتيجة ، نريد ان نصل الى الفرق الرئيس في مصدر الحقوق وحرياته الاساسية بين الشرع والديموقراطية فمصدر حقوق الانسان وحرياته في الديموقراطية هو الحقوق الطبيعية للفرد (المذهب الفردي) غير مكتسبة وتولد معه ،اي قبل تكوين المجتمع ونشوء الدولة، وعلى الدولة كفالتها وحمايتها ، اما التصور الاسلامي فان الحق لا يعد حقاً في نظر الشرع الا اذا قرره الشارع الحكيم ، فيكون الشرع بذلك مصدراً لكل الحقوق ..

فالانسان باعتباره عبداً مخلوقاً فانه لا يملك ان يعطي لنفسه حقاً ، وكل الحقوق التي منحه اياها الشرع ليست الا تفضلاً ومنة منه[56].

اذن ، الحقوق والحريات في نظر الاسلام ليس مصدرها الحق الطبيعي ولا العقل الانساني المجرد ، وانما منحة آلهية للانسان ، وبذلك تكون الشريعة هي اساس الحق ، وليس الحق

---

[53] لمزيد من التفاصيل ، ينظر : د. ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي (الحقوق الطبيعية) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص25-26.

[54] ينظر : أدمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1965 ، ص194-195.

[55] ينظر : د. محمد احمد مفتي ، د. سامي صالح الوكيل ، حقوق الانسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الاسلامي (دراسة مقارنة)، دار النهضة ، بيروت ، ط1992،1، ص20-21.

[56] ينظر د. هاني سليمان ، حقوق الانسان وحرياته ، دار الشروق ، دمشق ، 2001 ، ص102.

اساس الشريعة ، وبالنتيجة فان علماء الشريعة ينظرون الى الحق نظرية دينية ، وليس / عقلية/ طبيعية / ، مثلما هي في الديموقراطية .

وبقدر تعلق الامر بحزب الفضيلة الاسلامي ، فعلى الرغم من ان شعاره (الحرية) وتبنيه (ضمان الحرية والحفاظ على وحماية حقوق الانسان وحرياته) لكنه يحددها – اي الحزب – بان لا تتناقض مع الشريعة الاسلامية ووصايا الاسلام [57] ولذا فهو يتمسك بالمنظور الاسلامي للحقوق والحريات كما يمنحها الشرع ، وهي على خلاف النظرية الديموقراطية التي تقر بالحقوق الطبيعية للفرد ، فلا زال الخطاب الاسلامي غير واضح ولا يملك اجوبة حيال حقوق الانسان وحرياته فثمة جدل ونقاش كبير حولها ، مثل : المساواة بين الرجل والمرأة ؟! وحرية الضمير والمعتقد والتعبير ؟! وحرية الرأي ؟! المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ؟! . المواطنة وحقوقها وواجباتها ؟ هل الانتماء الديني ام الوطني هو الذي يبلور الهوية الوطنية ؟؟ وعلى الرغم من كثير من المباهاة والاعتزاز لدىالاسلاميين باسبقية اهتمامه بحقوق الانسان ، وهو امر صحيح ، على مستوى التعاليم والاحكام ، فانه لا زال غامضاً على مستوى الممارسة والواقع ويشوبه الكثير من التفسيرات المختلفة ، بمعنى ان هناك تخلف في اعلان وفهم ووضح تلك الحقوق والحريات ، لضعف وتأثر البلورة والصياغة التنفيذية لقضايا حقوق الانسان في الخطاب الاسلامي ، والاهتمام بالقضايا العقائدية والعبادية ، ومحدودية التصدي للدفاع عن حقوق الانسان واقتصرت على الدفاع عن اتباعها او الشريحة التي تنتمي اليها [58] على العكس من المجتمعات الديموقراطية التي قننت الحقوق على شكل مواثيق وقوانين ومعاهدات ومهما كانت حقيقة هذه الاسباب ، لا يصح ان تحجبنا عن حقيقتين : موقعية حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية والتاكيد على رعايتها وحمايتها ، والارتباط العميق بين رعاية حقوق الانسان ومستوى التقدم الحضاري للامة . الامر الذي يفرض على الاسلاميين الدعوة الى الاهتمام اللازم لقضايا حقوق الانسان ، وان يتصدوا للدفاع عنها بشكل واضح وواسع عبر مناهج التدريس ووسائل الاعلام وتشكيل المؤسسات والجمعيات التي تتبنى قضايا حقوق الانسان وحرياته بالوسائل والاساليب المشروعة .

---

[57] ينظر ، موقع الفضيلة www.alfadhela.org.

[58] ينظر حسن الصفار : الخطاب الاسلامي وحقوق الانسان ، المركز الثقافي العربي ، (المغرب ، بيروت) ط1 ، 2005 ، ص72-75.

الخاتمة :

ان انهيار النظام السياسي السابق في 9/4/2003 في العراق ، فتح المجال واسعا لتاسيس حركات واحزاب عراقية ، ومنها حزب الفضيلة الاسلامي ، واذ كان التوجه العام بناء نظام سياسي ديموقراطي ، فالى اي مدى يتطابق هذا الحزب مع الديموقراطية ؟ لاسيما وان الفكر السياسي الاسلامي يتقاطع مع الديموقراطية وقيمها !! . والمفارقة ان هذا الحزب قد قبل بالنظام السياسي الديموقراطي وشارك مشاركة واسعة فيه .

ان حزب الفضيلة الاسلامي (موضوع البحث) قد قبل بالمشروع السياسي الديمقراطي في العراق في محاولة للتكيف مع الواقع السياسي والثقافي الجديد ، وهنا تقع الاشكالية ويعد ذلك ممارسة انتقائية ، لان الحركة الاسلامية السياسية عامة لا تمتلك رؤية للديموقراطية مستنبطة من الاصول الدينية ، سواء على مستوى النظرية او التطبيق . فلا زال موقفها يتغير حسب الظروف ولا تؤسس حسب مرجعية فقهية / عقيدية ، لذلك نرى ان المواقف والرؤى الاسلامية ليست موحدة بشان الديموقراطية .

والسؤال الذي يثار ويحتاج الى تفسير .. لماذا اهتم بعض الاسلاميين بمسألة الديموقراطية متأخراً ؟؟ سنترك الاجابة في هذا الموضوع الى بحث آخر ، وللباحثين ألآخرين ايضاً .. !!

نخلص الى ان حزب الفضيلة الاسلامي تعامل مع الديموقراطية كآليات بشكل تجريدي، بدون الاهتمام بجوهر الديموقراطية ، واستثمار الانتخابات وسيلة للوصول الى مجلس النواب والحكومة لتحقيق بعض المتبنيات التي يعتقدون !!! ..

المصادر

1- قرآن كريم : سورة الشورى /آية/38.

2- أ.د. ابراهيم فرهاد : الطائفية السياسية في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق) ، جامعة برلين، 1996 ، ص 436-437.

3- موريس ديفرجية ،الاحزاب السياسية ، دار النهار ، بيروت ، 1972 ، ص 6-19 ، و: د. اسامة الغزالي حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسة عالم المعرفة ، الكويت، 1987 ، ص 14

4- د. بلقيس احمد منصور : الاحزاب السياسية والتحول الديموقراطي ، مكتب مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص15.

5- د. حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية المقارنة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1980.ص82.

6- سمير الشميري : الديموقراطية في عينة الاحزاب اليمينية ، في الديموقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية ، مركز درسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 2004 ، ص 428.

7- لمزيد من التفاصيل ، ينظر : اسماعيل صبري مقلد ، الديموقراطية في داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها : في : ازمة الديموقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت ، 1987 ، ص476-477.

8- محمد باقر الحكيم : نظرية العمل السياسي عند محمد باقر الصدر ، مجلة المنهاج ، ج2 ، السنة/5 ، العدد/17 ، بيروت ، 2000،ص229.

9- عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديموقراطي في العراق ، الواقع والمستقبل ، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد ، 2009 ، ص138.

10- الحزب الاسلامي العراقي : منهاج الحزب الاسلامي العراقي ونظامه الداخلي ، (د ت) ، ص 10.

11- د. عبد الحميد محمد احمد : نحو تاصيل شرعي للمشاركة السياسية ، دار الاقلام ، ط1 ، بيروت ، 2005 ، ص5-6.

12- زياد جهاد حمد البياتي : مفهوم الديموقراطية والمجتمع المدني في فكر الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص113.

13- المجلس الاعلى للثورة الاسلامية : التوجهات السياسية رقم /2 ، (د ت).

14- د. خليل مخيف الربيعي ، الاحزاب الاسلامية العراقية ، قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص27.

15- المجلس الاعلى للثورة الاسلامية ، التوجهات السياسية رقم/1 (د ت).

16- محمد اليعقوبي ، حوار مع مجلة (نيوزويك) في 24/11/2006 موقع الفضيلة الالكتروني . WWW.alfadhela.org

17- ستار الامير : الشمس لن تغيب ، تقديم : الشيخ عباس الزيدي ، (د ت) ، ص77-78.

18- نعمة العبادي ، فقه التعامل مع الاحزاب ، مراجعة وتعليق : محمد اليعقوبي ، (د ت) ، ص 2.

19- موقع نقاش www.nigash.org .
20- جاسم محمد عبد الكريم : الخصوصية السياسية لحزب الفضيلة الاسلامي ، مؤسسة الفضيلة للدراسات .
21- موقع اليعقوبي www.yaqobi.com .
22- مقابلة اجراها الباحث مع علي القريشي عضو المكتب السياسي لحزب الفضيلة الاسلامي في بغداد 19/7/2008.
23- مقابلة اجراها الباحث مع نهاد الزركاني امين فرع الرصافة الاولى لحزب الفضيلة الاسلامي في بغداد 19/7/2008.
24- محمد سعيد العشماوي : الاسلام السياسي ، سينا للنشر ، ط1 ، 1987 ، ص33.
25- حول نظرية فصل السلطات ، ينظر : د. حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، د ت ، ص25-27.
26- د. حيدر ابراهيم علي ، التيارات الاسلامية وقضية الديموقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، ت1 ، 1996 ، ص155-156.
27- عبد العظيم جبر حافظ : ثقافة المعارضة ، صحيفة الصباح اليومية العراقية ، ملحق – آفاق ستراتيجية – العدد/844 ، بغداد 27/5/2006.
28- دورثي بيكلس ، الديموقراطية ، دار النهار ، بيروت ، 1972،ص157.
29- عصام محمد حسن (تحرير) : تجديد الفكر السياسي في اطار الديموقراطية وحقوق الانسان ، مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 1997 ،ص27.
30- د. برهان غليون و د. محمد سعيد العوا ، النظام السياسي في الاسلام ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2004.
31- جاك ليفي : القيم الديموقراطية ، 1975 ، ص169.
32- سعيد العلوي : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ، في : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 1992 ، ص 41و51و53.
33- عبد الغفار شكر ، و د. محمد مورو : المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديموقراطية ، دار الفكر ، ط1، دمشق ، ص128-144.
34- د. الحبيب الجنحاني ، و د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني وابعاده الفكرية ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ، 2003 ، ص 98-107.
35- د. ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي (الحقوق الطبيعية) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص25-26.
36- أدمون رباط : الوسيط في القانون الدستوري ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1965 ، ص194-195.

37- د. محمد احمد مفتي ، د. سامي صالح الوكيل ، حقوق الانسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الاسلامي (دراسة مقارنة)، دار النهضة ، بيروت ، ط1،1992، ص20-21.
38- د. هاني سليمان ، حقوق الانسان وحرياته ، دار الشروق ، دمشق ، 2001 ، ص102.
39- حسن الصفار : الخطاب الاسلامي وحقوق الانسان ، المركز الثقافي العربي ، (المغرب ، بيروت) ط1، 2005 ، ص72-75.